

BTCC

أكثر من 200 عملة مشفرة متاحة للإيداع والتداول على BTCC
الخيار الأفضل لك لتبادل العملات المشفرة

حمّل تطبيقنا الآن

موقف ترامب من المعيار الذهبي: تحديث وتحليل لعام 2024

<https://www.btcc.com/ar-EG/academy/research-analysis/trumps-position-on-the-gold-standard-2024-update-and-analysis>



- [تعريف وشرح المعيار الذهبي](#)
- [ما هو المعيار الذهبي وتاريخ تقديمه](#)
- [الدول ذات المعيار الذهبي اليوم: نظرة عامة](#)
- [لماذا تم التخلي عن معيار الذهب؟ وأوضح الرؤى](#)
- [ما هو الدولار الأمريكي الذي يدعمه؟ البصيرة والتفاصيل](#)
- [وجهة نظر ترامب بشأن معيار الذهب: ما قاله](#)
- [عودة الولايات المتحدة إلى معيار الذهب: تحليل الجوى](#)
- [معيار الذهب: هل هناك ما يكفي من الذهب للعودة؟](#)
- [ماذا تعني العودة إلى معيار الذهب بالنسبة للاقتصاد الأمريكي؟](#)

تعريف وشرح المعيار الذهبي

في قلب معيار الذهب، تحدد الدول سعرًا محددًا لشراء وبيع الذهب، وبالتالي تحديد القيمة الجوهرية لعمليتها. على سبيل المثال، إذا أعادت الولايات المتحدة العمل بمعيار الذهب وربطت سعر الذهب عند 500 دولار للأونصة، فإن قيمة الدولار ستعادل على وجه التحديد 1/500 من أونصة الذهب. وتوفر هذه العلاقة الثابتة أساسًا متينًا للمعاملات الاقتصادية، مما يضمن استقرار الأسعار. ويقلل من مخاطر التضخم أو الانكماش.

يكن جمال المعيار الذهبي في بساطته وموثوقيته. لم تعد المعاملات تتطلب التبادل الفعلي لسبائك الذهب أو العملات المعدنية الثقيلة؛ وبدلاً من ذلك، تمثل العملة الورقية مطالبة بمبلغ محدد من الذهب المحتفظ به في الاحتياطي. ويعزز هذا النظام الثقة بين الشركاء التجاريين، حيث أن قيمة العملة مرتبطة بطبيعتها بمورد ملموس ومحدود.

يعمل معيار الذهب بمثابة حصن ضد التقلبات الاقتصادية، لأنه يحد من قدرة الحكومات على تضخيم عملاتها عن طريق طباعة كميات مفرطة من المال. ومن خلال ربط العملة بالذهب، تصبح الحكومات مقيدة فعلياً عن الانخراط في سياسات مالية غير مسؤولة يمكن أن تؤدي إلى تآكل قيمة عملتها.



[Download App for Android](#)

[Download App for iOS](#)

ما هو المعيار الذهبي وتاريخ تقديمه

في استكشاف أصول معيار الذهب، نتعمق في نشأته في ألمانيا عام 1871. وبحلول مطلع القرن، كانت غالبية البلدان المتقدمة اقتصادياً، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد تبنت هذه السياسة النقدية. على مدى عقود من الزمن، ازدهر معيار الذهب مع تعاون الحكومات للحفاظ على استقراره. ولكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أصبح الحفاظ على معيار الذهب أمراً صعباً، مع تحول الولاءات السياسية، وارتفاع الديون، وعوامل أخرى أدت إلى تآكل الثقة العالمية في هذا النظام النقدي الذي كان يحظى بالاحترام ذات يوم.

الدول ذات المعيار الذهبي اليوم: نظرة عامة

استكشاف الوضع الحالي لمعيار الذهب: ما هي الدول التي لا تزال ملتزمة به؟ وخلافا للاعتقاد الشائع، لا تعمل أي دولة حالياً بموجب معيار ذهبي صارم. منذ عقود مضت، ابتعدت الحكومات عن هذا النظام النقدي التقليدي، واعتمدت العملات الورقية بدلاً من ذلك. ومع ذلك، يظل الذهب أحد الأصول الهامة للبنوك المركزية على مستوى العالم. ومن الجدير بالذكر أن الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي للولايات المتحدة، يمتلك احتياطياً مذهباً من الذهب يبلغ 8133.46 طنًا مترياً، مما يسلط الضوء على القيمة الدائمة لهذا المعدن الثمين. وبينما نتعمق في الاقتصاد العالمي، من الرائع أن نفكر في كيفية تطور دور الذهب في مستقبل السياسة النقدية.



[Download App for Android](#)

[Download App for iOS](#)

لماذا تم التخلي عن معيار الذهب؟ وأوضح الرؤى

في البداية، أنشأ نظام بريتون وودز نظاماً يتم فيه ربط العملات بسعر الذهب، حيث يعمل الدولار الأمريكي كعملة احتياطية وترتبط قيمته بسعر الذهب. وكان هذا الإطار يعني فعلياً أن جميع العملات الوطنية تم تقييمها في مقابل الدولار الأمريكي، نظراً لوضعها باعتبارها العملة الاحتياطية المهيمنة. ومع ذلك، وعلى الرغم من نوايا وجهود الحكومات في ذلك الوقت، أدى نظام بريتون وودز إلى المبالغة في تقدير قيمة الدولار الأمريكي، مما أثار المخاوف بشأن أسعار الصرف وعلاقتها بسعر الذهب. وفي نهاية المطاف بلغت هذه التوترات ذروتها في عام 1971، عندما أعلن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون تعليقاً مؤقتاً لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب. لقد حررت هذه الخطوة البلدان فعلياً من الروابط الصارمة لمعيار الذهب، مما سمح لها باختيار اتفاقيات سعر الصرف الخاصة بها. وفي عام 1973، اتخذت الحكومات الأجنبية خطوة أخرى إلى الأمام، وسمحت لعملاتها بالتعويم بحرية، مما يمثل نهاية نظام بريتون وودز والتخلي عن معيار الذهب. كان التخلي عن معيار الذهب عملية معقدة تعكس الحقائق الاقتصادية المتغيرة في عالم ما بعد الحرب. ومع تطور الاقتصاد العالمي وزيادة ترابط الأسواق المالية، أصبحت جمود معيار الذهب غير متوافقة على نحو متزايد مع متطلبات الرأسمالية الحديثة. وفي نهاية المطاف، أدى الابتعاد عن معيار الذهب إلى تمكين البلدان من التمتع بقدر أكبر من المرونة في إدارة اقتصاداتها وقيم عملاتها، في حين مهد الطريق أيضاً لتطوير أدوات وأسواق مالية جديدة.

ما هو الدولار الأمريكي الذي يدعمه؟ البصيرة والتفاصيل

يعمل الدولار الأمريكي، وهو عملة احتياطية عالمية، على نظام النقود الورقية، على عكس العملات المدعومة بالسلع الأساسية. وتحدد النقود الورقية، التي تضمنها حكومة الولايات المتحدة وحدها، قيمتها من خلال قوى العرض والطلب في السوق لكل من العملة الورقية والسلع والخدمات الاقتصادية. ويشمل ذلك المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، والتي يمكن أن تختلف أسعارها بناءً على ظروف السوق. إن فهم هذا الإطار يلقي الضوء على الطبيعة الفريدة وديناميكيات الدولار الأمريكي.



[Download App for Android](#)

[Download App for iOS](#)

وجهة نظر ترامب بشأن معيار الذهب: ما قاله

وينعكس هذا الشغف بالذهب في دعم ترامب لمعيار الذهب، وهو نظام نقدي تعتمد فيه قيمة العملة على كمية الذهب التي تمثلها. في مقابلة عام 2015 مع جي كيو، أعرب ترامب عن رغبته في إعادة معيار الذهب، قائلاً: "سيكون من الصعب للغاية إعادة معيار الذهب، ولكن يا فتى، هل سيكون ذلك رائعاً". وتعكس مشاعره المشاعر التي تمسك بها العديد من الاقتصاديين والمستثمرين لعقود من الزمن، بحجة أن العملة المدعومة بالذهب من شأنها أن توفر الاستقرار وتقلل من التضخم. كزعيم يتحدى في كثير من الأحيان الأعراف السياسية التقليدية، حظيت آراء دونالد ترامب بشأن السياسة النقدية، وعلى وجه التحديد، معيار الذهب، باهتمام كبير. خلال فترة رئاسته، أعرب ترامب مراراً وتكراراً عن دعمه للعودة إلى معيار الذهب، وهو نظام يتم فيه تحديد قيمة عملة الدولة ودعمها بكمية محددة من الذهب. وفي إحدى المقابلات، قال ترامب: "سيكون لدينا معيار بنبي عليه أموالنا". تعليق آخر ملحوظ كان: "لقد اعتدنا أن يكون لدينا بلد قوي جداً جداً لأنه كان يعتمد على معيار الذهب". تعكس هذه التصريحات اعتقاد ترامب بأن معيار الذهب يوفر الاستقرار والأساس السليم للسياسة النقدية. ويبدو أنه يؤيد فكرة أن معيار الذهب يمنع التضخم، ويعزز النمو الاقتصادي، ويحمي السيادة الوطنية. وهذا المنظور غير شائع على الإطلاق بين القادة السياسيين المعاصرين، نظراً للتبني الواسع النطاق للعملة الورقية، التي لا تدعمها الذهب أو أي سلعة أخرى. وفقاً لداني فينيك من مجلة بوليتيكو، أحاط ترامب نفسه بمستشارين لديهم وجهات نظر متطرفة وحتى هامشية بشأن السياسة النقدية. ومن بينهم، أعرب ستة منهم على الأقل عن آراء إيجابية حول معيار الذهب. شيلتون وأليسون، كما ورد في المقال، هما مجرد مثالين. ومن بين الآخرين بن كارسون وديفيد مالبا، الذين قدموا أصواتهم أيضاً لهذا الموقف غير التقليدي. ومن الجدير بالذكر أن شخصين، ريبكا وروبرت ميرسر، على الرغم من أنهما أبعدا نفسيهما في نهاية المطاف عن ترامب، كان لهما تأثير قوي على آرائه الاقتصادية قبل رحيلهما. وهذا يؤكد أيضاً أهمية معيار الذهب في فلسفة ترامب الاقتصادية. وشدد جوزيف غانيون، وهو زميل بارز في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، على مدى غرابة دعم ترامب لمعيار الذهب الدولي. وقال: "يبدو أنه لم يحدث شيء منذ الكساد الكبير". ومضى غانيون، الذي عمل أيضاً لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، قائلاً: "عليك أن تعود إلى هيربرت هوفر" للعثور على موقف مماثل بشأن السياسة النقدية. في عام 2017، نقلت صحيفة بوليتيكو أيضاً عن الليبرالي رون بول، وهو مؤيد متحمس آخر لمعيار الذهب، قوله: "نحن في وضع أفضل مما كنا عليه في حياتي فيما يتعلق بالحديث عن تغييرات جذية في النظام النقدي و نتحدث عن الذهب". تتوافق مشاعر بول بشكل وثيق مع مشاعر ترامب، مما يشير إلى أن آراء الرئيس بشأن معيار الذهب ليست مجرد بدعة عابرة ولكنها اعتقاد راسخ.

عودة الولايات المتحدة إلى معيار الذهب: تحليل الجدوى

لقد تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهب، الذي يربط عملة الدولة بكمية ثابتة من الذهب، في عام 1971، ومنذ ذلك الحين، يعمل الاقتصاد العالمي على نظام العملات الورقية. ويزعم أنصار معيار الذهب أنه يوفر الاستقرار ويمنع الحكومات من طباعة النقود إلى أجل غير مسمى، مما يؤدي إلى التضخم. ومع ذلك، يشير النقاد إلى عدم مرونة النظام وقدرته على إعاقه النمو الاقتصادي. في عام 1933، انتقلت الولايات المتحدة إلى نسخة "أقل أهمية" من معيار الذهب، والذي يعتبره العديد من الاقتصاديين عاملاً مهماً في خروج البلاد من الكساد الكبير. ومع ذلك، يرى ويليامز في موتلي فول أن العودة إلى معيار الذهب الكامل اليوم سيكون خطأً، مستشهداً بتعقيدات التجارة الحديثة، والمعروض النقدي، والاقتصاد العالمي. إلى أنه The Balance إذا قرر الرئيس المستقبلي متابعة العودة إلى معيار الذهب، فستكون المهمة هائلة. تشير كيمبرلي أماديو من نظراً للاستخدام الواسع النطاق للدولار الأمريكي على مستوى العالم، ستحتاج الدول الأخرى إلى اعتماد معيار الذهب أيضاً. وذلك لأن البلدان التي تحتفظ بالدولار الأمريكي كجزء من احتياطياتها الأجنبية، بما في ذلك المدينون الرئيسيون مثل الصين واليابان، من المرجح أن تطلب استبدال دولاراتها بالذهب. وهذا يمكن أن يؤدي إلى نقص هائل في الذهب واضطراب اقتصادي في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى الصعوبات العملية، هناك أيضاً اعتبارات سياسية. وقد تكون العديد من البلدان، وخاصة تلك التي تمتلك احتياطات أجنبية كبيرة، مترددة في التخلي عن قدرتها على طباعة النقود والتلاعب بعملاتها حسب الحاجة. علاوة على ذلك، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً وتعقيداً مما كان عليه في الثلاثينيات، مما يجعل العودة إلى معيار الذهب أكثر صعوبة.



[Download App for Android](#)

[Download App for iOS](#)

معيار الذهب: هل هناك ما يكفي من الذهب للعودة؟

وتظل مسألة ما إذا كان هناك ما يكفي من الذهب في احتياطات الولايات المتحدة لدعم العودة إلى معيار الذهب بمثابة مناقشة محورية. وفي الوقت الحالي، فإن حيازات الدولة من الذهب أقل من المطلوب لتغطية التزامات ديونها بالكامل، مما يشكل عقبة كبيرة أمام إعادة هذا الإطار النقدي التاريخي. وإذا عادت الولايات المتحدة إلى معيار الذهب، فإن هذا سوف يتطلب توسعاً هائلاً في احتياطاتها من الذهب، وهو العمل الفذ الذي يتطلب قدراً كبيراً من البصيرة والتحضير. علاوة على ذلك، رأى خبراء مثل ديفيد أن مثل هذا التحول سيتطلب تعديلاً تصاعدياً كبيراً في سعر الذهب. Money Morning زيلر من إن سعر الذهب سيرتفع إلى مستوى مذهل يبلغ West Shore Group وفقاً لجيم ريكاردز، كبير الاستراتيجيين العالميين في 10000 دولار للأونصة. ومن شأن هذه الزيادة الكبيرة أن تؤدي إلى انخفاض حاد في قيمة الدولار الأمريكي، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية. ولأن الدولار الأمريكي يخدم كعملة احتياطية عالمية، فإن مثل هذا الانخفاض قد يؤدي إلى تعطيل التجارة الدولية بشكل كبير، وربما يؤدي إلى توقفها تماماً. وعلى العكس من ذلك، فإن العودة إلى معيار الذهب بسعر أقل للذهب يمكن أن تؤدي إلى ضغوط انكماشية، مما يمثل مجموعة مختلفة من التحديات الاقتصادية. ولابد من دراسة هذه التعقيدات والتداعيات المحتملة بعناية قبل الشروع في مثل هذا التحول النقدي الكبير.

ماذا تعني العودة إلى معيار الذهب بالنسبة للاقتصاد الأمريكي؟

ويزعم أنصار العودة إلى معيار الذهب أن ذلك قد يكون حلاً قابلاً للتطبيق لمساعدة الولايات المتحدة على معالجة ديونها المتصاعدة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا النهج أيضاً إلى مشكلات مهمة أثناء الأزمات الاقتصادية. ومع اعتماد أكثر من 70% من الاقتصاد الأمريكي على الإنفاق الاستهلاكي، فإن أي زيادة في التضخم بسبب ارتفاع أسعار الذهب يمكن أن تدفع المستهلكين إلى خفض إنفاقهم التقديري، مما سيكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد بأكمله. تكشف نظرة إلى التاريخ الحديث لأسعار الذهب عن انخفاض حاد من عام 2011 إلى عام 2016، مما يسלט الضوء على المخاطر المحتملة المرتبطة بربط قيمة العملة بسلعة ما. علاوة على ذلك، في عام 2019، حذر رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الكونجرس من العودة إلى معيار الذهب، مشيراً إلى أن مثل هذه الخطوة من المرجح أن تضحى بالأهداف الاقتصادية الحاسمة الأخرى مثل الحد الأقصى من التوظيف واستقرار الأسعار. وأكد أن السياسة النقدية المنوط بها تحقيق هذه الأهداف، وأن التركيز على تثبيت سعر الذهب بالدولار من المرجح أن يؤدي إلى تقلبات في مجالات أخرى. تعقيدات العودة إلى المعيار الذهبي عديدة. وفي حين يزعم البعض أن ذلك قد يستعيد الثقة في قيمة العملة، يشير آخرون إلى احتمال عدم الاستقرار الاقتصادي وتقلبات السوق. لقد تعرضت أسعار الذهب تاريخياً لتقلبات كبيرة، مما قد يكون له عواقب

وخيمة على الشركات والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، يحد معيار الذهب من قدرة الحكومات على الاستجابة للصدمات الاقتصادية من خلال أدوات السياسة النقدية مثل تعديلات أسعار الفائدة والتيسير الكمي. ونظراً لهذه الاعتبارات، فإن احتمالات إعادة الولايات المتحدة معيار الذهب تبدو ضئيلة. ومع ذلك، فإن مسألة العودة إلى هذا النظام أم لا ستظل بلا شك موضع نقاش في ظل الرؤساء والإدارات المستقبلية. ومع استمرار الاقتصاد العالمي في التطور، يبقى أن نرى ما إذا كانت فوائد العودة إلى معيار الذهب تفوق المخاطر المحتملة.